

Factors affecting saving in Sudan during the period 2008-2018

Dr. Minas Abdelrahman Ali Alkhabir

Department of Economics and Finance Sciences || Sharq Elneil College || Sudan

Received:

10/10/2022

Revised:

28/10/2022

Accepted:

23/11/2022

Published:

28/02/2023

* Corresponding author:

minass888@gmail.com

Citation: ALKHABIR,

M. A. (2023). Factors affecting saving in Sudan during the period 2008-2018. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(2), 128 – 143.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.E101022>

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study aimed to show the factors affecting saving in Sudan during the period 2008-2018, The study used the historical method and the descriptive and analytical method. The most important results of the study were: that the disposable income was characterized by fluctuation between increase and decrease throughout the study period, affecting the marginal propensity to consume and save, but its effect was greater in double the marginal propensity to save as it did not exceed 0.39 compared to the marginal propensity to consume 0.60, The Sudanese economy suffered from a deficit in the general budget as a result of the increase in current expenditures over current revenues, and to finance this deficit, countries resorted the policy of inflationary financing, The study recommended the need to work on increasing the returns of saving deposit, in order to weaken the forces of consumption and reduce the growth rate of aggregate demand, following an economic reform plan that achieves financial stability and creates real investment opportunities that provide new job opportunities that lead to increased savings.

Keywords: Marginal propensity to save, Disposable income, Inflation, Public budget deficit.

العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة 2008-2018م

الدكتورة / مينا س عبد الرحمن علي الخبير

قسم الاقتصاد والعلوم المالية || كلية شرق النيل || السودان

المستخلص: هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة 2008-2018 ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج: أن الدخل المتاح اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة مؤثراً على الميل الحدي للاستهلاك والادخار، إلا أن تأثيره كان أكبر في ضعف الميل الحدي للادخار إذ لم يتعد 0.39 مقارنة بالميل الحدي للاستهلاك 0.60 . عانى الاقتصاد السوداني من العجز في الموازنة العامة نتيجة لزيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، ولتمويل هذا العجز لجأت الدولة إلى سياسة التمويل التضخمي، أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة عوائد الودائع الادخارية، وذلك لإضعاف قوى الاستهلاك وتقليل معدل نمو الطلب الكلي، إتباع خطة للإصلاح الاقتصادي تحقق الاستقرار المالي، وتخلق فرص حقيقية للاستثمار توفر فرص عمل جديدة تؤدي إلى زيادة المدخرات.

الكلمات المفتاحية: الميل الحدي للادخار، الدخل المتاح، التضخم، عجز الموازنة العامة.

1-1 مقدمة الدراسة:

تتوقف التنمية في الدول النامية إلى حد كبير في التغلب على مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية – أي قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها خطة التنمية. ويتم تمويل برامج التنمية الاقتصادية من خلال المدخرات المحلية. ويرى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم: أن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة. (باتلر، 2014).

فالمدخرات المحلية تعتبر الركن الأساسي في زيادة رأس المال وبناء الأصول المنتجة وتدعيم الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، والذي ينعكس بدوره في زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، فينتج عنه تقسيم أكبر للعمل الاجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة كمية الانتاج الإجمالي وتحقيق رفاهية السكان. ولقد ارجع الاقتصاديون نيركسه الفقر الذي تعاني منه الدول النامية في عدم قدرة الأفراد على الادخار مما يعني انخفاض عرض رأس المال، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، فيجعلها تلجأ إلى تمويل برامج تنميتها من المصادر الخارجية مما يؤدي إلى زيادة ديونها الخارجية. (خالدية وزايري، 2017).

مشكلة الدراسة:

تواجه معظم الدول النامية والتي من بينها السودان مشكلة ضالة معدلات الادخار مما يعني أن الموارد المتاحة لتمويل برامج التنمية أقل من أن تفي بتمويل معدلات الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات النمو فيه، وبناءً عليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس: ما العوامل المؤثرة على الادخار في السودان ، ومنه تندرج الأسئلة الفرعية التالية:-

- 1- هل يؤثر ضعف الدخل المتاح للفرد على قلة المدخرات في السودان؟
- 2- ما مدى تأثير ارتفاع معدلات التضخم على ضعف الادخار في السودان؟
- 3- ما تأثير ارتفاع معدلات السكان على الادخار في السودان؟

أهداف الدراسة:

- 1- معرفة ماهية الادخار وأنواعه.
- 2- بيان أسباب ضعف الادخار في الدول النامية.
- 3- معرفة العوامل المؤثرة على الادخار في السودان.
- 4- إبراز الآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي في الدول النامية.

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: إثراء المعرفة العلمية، مع سد الفجوة في الدراسات السابقة.
- الأهمية العملية: مساعدة الجهات المختصة في رفع الوعي الادخاري بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛ لتوجيهها نحو تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد.

فرضيات الدراسة:

- 1- يؤثر انخفاض الدخل المتاح للفرد على ضعف المدخرات في السودان.
- 2- ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على قلة الادخار.
- 3- تزايد معدلات النمو السكاني في السودان يؤثر على ضعف الادخار فيه.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي من حيث جمع المعلومات وعرض البيانات المتعلقة بالموضوع، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر الثانوية المتمثلة في: المراجع العلمية، والدراسات السابقة، والمجلات العلمية، والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء.

حدود الدراسة:

- مكانية: جمهورية السودان.
- زمانية: 2008-2018م.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاث محاور، يتضمن المحور الأول: الإطار النظري للادخار، بينما يحوى المحور الثاني: واقع الادخار في السودان، والمحور الثالث: العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة 2008-2018م، ثم خاتمة الدراسة متضمنة النتائج والتوصيات.

1-2 الدراسات السابقة:

1. (بوجانة و بن الصغير ومخلفي، 2018): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، بغرض تشخيص سياسات ملائمة تحفز على زيادة الادخار العائلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (ARDL). وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت الدراسة وجود تأثير موجب ومعنوي لكل من الدخل الحقيقي المتاح والعمق المالي على الادخار، وبالمقابل لم يكن هنالك أي تأثير معنوي لكل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم. وتوصلت الدراسة إلى توصيات كان من أهمها: إصلاح النظام المصرفي بما يتوافق مع ضوابط المجتمع الجزائري، مع تقديم الحوافز والضمانات اللازمة لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.
2. (مصطفى، 2018): هدفت الدراسة إلى صياغة وتقدير نموذج قياسي لتفسير سلوك الادخار في السودان من خلال تحديد أهم المتغيرات التفسيرية التي تؤثر عليه، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي والأسلوب القياسي باستخدام برنامج E-views (منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ). وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة المؤثرة على الادخار في السودان هي الدخل المتاح والتضخم والإنفاق الحكومي، وكانت من أهم توصيات الدراسة تشجيع مدخرات القطاع العائلي من خلال إقامة المؤسسات الادخارية، وأيضاً تشجيع قطاع الأعمال على الادخار من خلال تخفيض الضرائب.
3. (خالدية، بالعجين و بلقاسم، زايري، 2017): هدفت الدراسة إلى بيان أهمية مدخرات القطاع العائلي، بالإضافة إلى معرفة محددات الادخار التي تؤثر على المدخرات لدى العائلات الجزائرية، وأسباب انخفاضها خلال الفترة 1970-2012م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، ومنهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (ARDL)؛ لتحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن ضعف الادخار العائلي في الجزائر سببه نقص الثقافة الادخارية، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المصرفي من أجل تقديم تسهيلات وخدمات ائتمان و ادخار أفضل.
4. (Samantarya & Patra, 2014): هدفت الدراسة إلى تحليل تطبيقي لمحددات الادخار العائلي في الهند وذلك باستخدام نموذج قياسي ضم متغيرات مستقرة وغير مستقرة. ومن نتائج الدراسة أن كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإعالة، ومعدل الفائدة، والتضخم لهم تأثير معنوي إحصائياً على الادخار العائلي في الهند على

المدى القصير والطويل. كما أوصت الدراسة بضرورة ضمان استقرار الأسعار لتجنب أي تعطيل لعملية النمو الاقتصادي.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المنهجية المتبعة إذ تستخدم الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، أضيف إلى ذلك اختلافها في الحدود الزمانية والمكانية فهي تحلل الفترة من 2008-2018م.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: تعريف الادخار:

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا يستخدم للإنفاق على السلع الاستهلاكية، ومن الممكن الاحتفاظ بهذا الجزء من الدخل على شكل حسابات جارية أو حسابات ادخار أو أي شكل من أشكال الادخار الأخرى، فالعلاقة طردية بين الادخار والدخل المتاح، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار تبعاً لذلك والعكس صحيح. (حسين وسعيد، 2004).

ثانياً: أنواع الادخار:

يعتبر الادخار من المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، وينقسم الادخار إلى نوعين:

1. الادخار الاختياري: هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابة لرغبته، وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادته، وذلك من خلال تطوير المؤسسات الادخارية وتحسين خدماتها، وينقسم إلى:
 - أ- مدخرات القطاع العائلي: حيث تمثل الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتشمل أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك، وبوالص التأمين على الحياة، وشراء المنازل، والسندات والأسهم وغيرها.
 - ب- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد بها كافة المشاريع الإنتاجية التي تحقق أرباحاً من مبيعاتها، وتشكل بدورها مصدراً للمدخرات، وتنقسم إلى:
 - مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وتكون من قبل المؤسسات الخاصة، وتشمل الأرباح غير الموزعة، والإهلاك، والاحتياطات. (عجيمه و الليثي، 2001).
 - مدخرات قطاع الأعمال العام: وتكون من الضرائب، والقروض، وشهادات الاستثمار، والإصدار النقدي (التمويل بالعجز) حيث يعرف على أنه: زيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. (لعوسات، 2000).
2. الادخار الإجمالي: وهو الاقتطاع من الدخل لدى الأفراد بطريقة إلزامية، وينقسم إلى:
 - أ- الادخار الحكومي: يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض وجه إلى تمويل الاستثمارات، وتسديد أقساط الديون الخارجية في الدولة. أما في حالة زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات- أي في حالة وجود عجز فإن تمويله يتم عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طباعة نقود جديدة بالشروط والضوابط المتبعة.
 - ب- الادخار الجماعي: وهي ادخارات تقتطع من دخل الأفراد بطريقة إجبارية مثل صناديق التأمين والمعاشات. ويحتل الادخار الجماعي أهمية كبرى في حل مشاكل الدول النامية خاصة في تقليل حدة ارتفاع معدلات الأسعار فيها.

ج- التمويل التضخمي: هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها، وعليه تقوم الدولة بإصدار نقود جديدة بالشروط والضوابط المتبعة، أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

ومن آثار التمويل التضخمي:

1. انخفاض القيمة الخارجية للعملة، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات وارتفاع معدلات الاستهلاك.
2. انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى اكتناز الأفراد للعملة الأجنبية والسلع بدلاً عن العملة المحلية كل ذلك يؤدي إلى ضعف عمليات الاستثمار.
3. تفاقم العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات.
4. سوء توزيع الدخل بشكل متفاوت مما ينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
5. يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ مما يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشاريع. (الحسيني، 1999).

ثالثاً: وسائل تعبئة المدخرات:

تساعد تعبئة المدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتنقسم إلى:

1. وسائل التعبئة المصرفية: وتتلخص في النقاط التالية:-
 - أ- البنوك التجارية: حيث تعمل على تعزيز القنوات الادخارية من خلال استثمارها في القطاعات الاقتصادية.
 - ب- بنوك الاستثمار: تعمل على تجميع المدخرات واستثمارها، والمشاركة في سياسات دعم الاقتصاد المحلي.
2. وسائل التعبئة غير المصرفية: وتضم:-
 - أ- شركات التأمين: حيث تعتبر وسيلة ادخارية هامة في الدول النامية باعتبارها وعاء ادخاري منظم يتميز بصغر أقساطه نسبياً مما يعطيها صفة الثبات والاستقرار.
 - ب- الأسواق المالية: تؤثر على الميل الحدي للادخار من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لأصحاب المدخرات لتوليد أصول مالية أكبر، كما توفر أصولاً أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة.
 - ج- شركات الاستثمار: هي شركات تستهدف استقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال إصدار شهادات، ويتم استخدام عوائدها في تمويل المشاريع التنموية، ويتم توزيع الأرباح حسب نسب المساهمة.
 - د- صناديق الاستثمار: تتيح صناديق الاستثمار فرصة لأصحاب الفوائض المالية استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية، وتمتاز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسمالية عالية. (أمين، 2014).

رابعاً: أسباب ضعف الادخار في الدول النامية:

تتلخص في النقاط التالية:-

1. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
2. انتشار ظاهرة الاكتناز، فطبقة الأغنياء في الدول النامية توجه جزءاً من مدخراتها في شكل ذهب أو نقود سائلة.
3. تضخم النفقات الجارية للدولة.

4. انتشار عادات الإنفاق البذخي حفاظاً على المظهر الاجتماعي، إلى جانب محاكاة وتقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة.

5. توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة مثل عمليات المضاربة أو بيع العقارات وتخزين السلع.

6. تهريب الأموال إلى الخارج، فالأثرياء في الدول النامية يفضلون إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية بدلاً عن

البنوك الوطنية. <https://ketabonline.com,Tuesday,27/9/2022,10:10>

المحور الثاني: واقع الادخار في السودان:

إن أهمية دراسة الادخار ومحدداته من المشاكل الرئيسية التي تواجه الدول النامية، ومنها السودان والمتمثلة بندرة رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب؛ لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتعتبر معدلات الادخار في السودان ضئيلة جداً بحكم أن متوسط دخل الفرد فيه منخفض؛ نتيجة لضعف الانتاج القومي، إذ بلغت معدلات الادخار 16152.4 مليون جنيه في العام 2008 مقارنة بـ 1962.4 مليون جنيه في العام 2018 أي بفارق نقصان بلغ 14190 مليون جنيه.

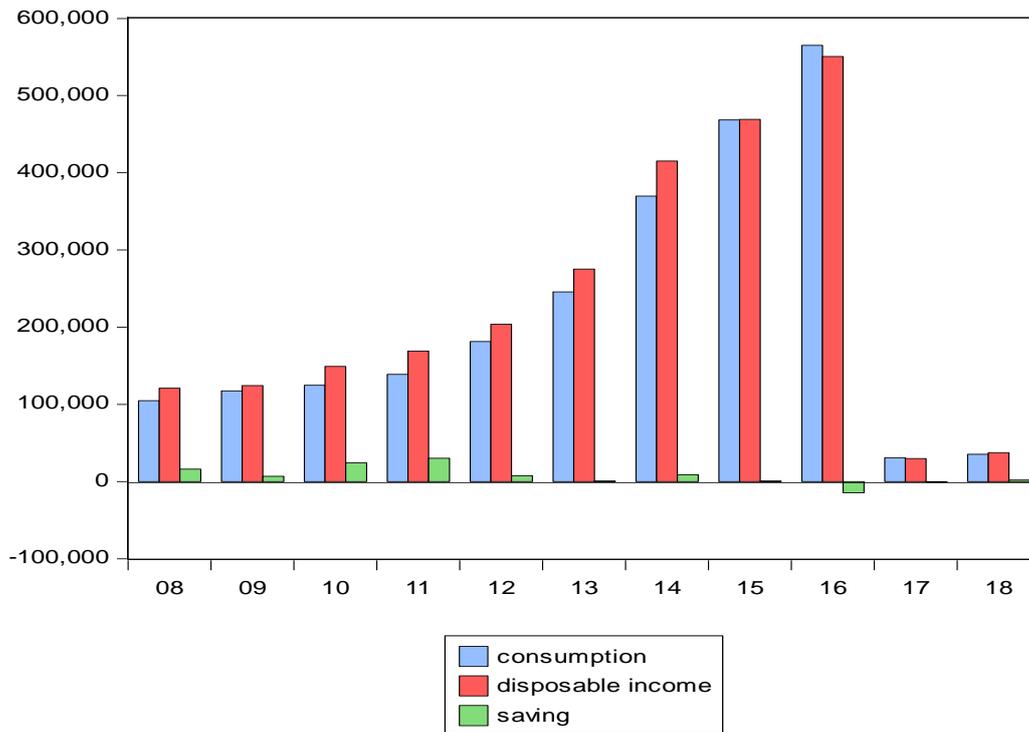
أما الميل الحدي للادخار فقد شهد مستويات سالبة خلال فترة الدراسة إذ بلغ -2.64 في العام 2009 مقارنة بالعام 2018 إذ وصل 0.39 أي بفارق -3.03 في ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، ويعكس الجدول رقم (1) الانخفاض التدريجي في معدلات الادخار على الرغم من التذبذب بين الزيادة والنقصان الذي شهده الدخل المتاح إذ بلغ في العام 2008 120847.8 مليون جنيه، ثم انخفض في العام 2018 إلى 37203.0 مليون جنيه أي بفارق بلغ 83644.8 مليون جنيه، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.

أما الاستهلاك فقد شهد تذبذباً بين الزيادة والنقصان، أضف إلى ذلك أن كل زيادة في الدخل المتاح في السودان تتجه بنسبة كبيرة إلى الاستهلاك بدلاً من الادخار، فقد بلغ الميل الحدي للاستهلاك في العام 2009 3.64 مقارنة بالميل الحدي للادخار حيث بلغ -2.64 في العام نفسه أي بفارق بلغ 6.28 مليون جنيه في العام 2018، وبلغ الميل الحدي للاستهلاك 0.60 مقارنة بالميل الحدي للادخار حيث بلغ في العام نفسه 0.39.

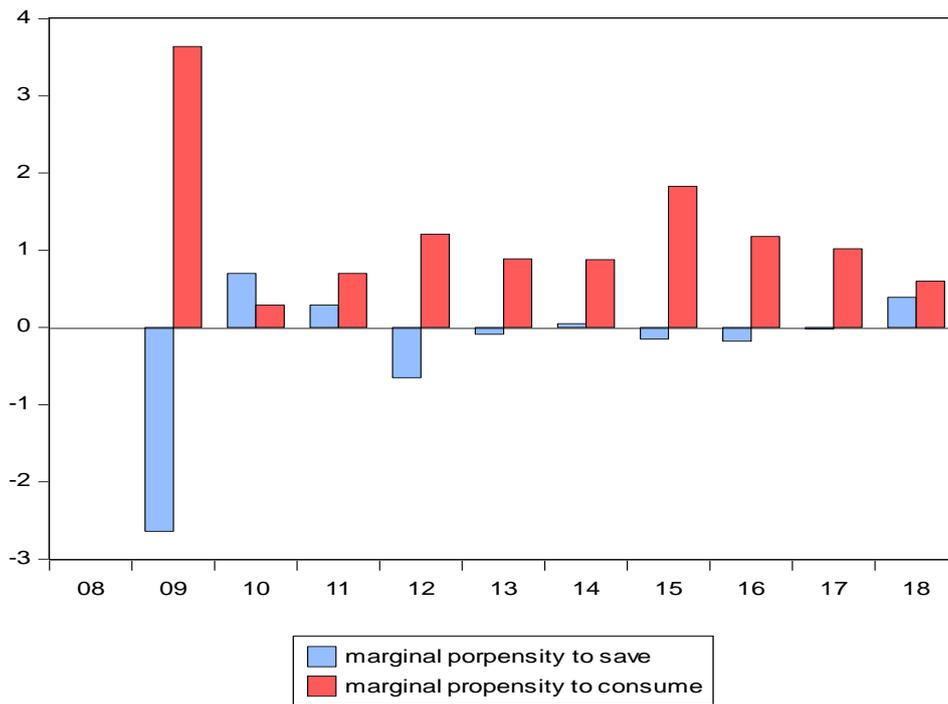
جدول رقم (1) تطور الادخار في السودان خلال الفترة 2008-2018 (مليون جنيه)

العام	الدخل المتاح	الاستهلاك	الادخار	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار	الميل الحدي للادخار
2008	120847.8	104695.4	16152.4	0.86	/	1.34	/
2009	124369.7	117542.7	6826.9	0.94	3.64	0.05	-2.64
2010	148958.2	124732.2	24226.0	0.83	0.29	0.16	0.70
2011	169061.0	138858.1	30202.8	0.82	0.70	0.17	0.29
2012	203914.4	181376.3	7515.8	0.88	1.21	0.03	-0.65
2013	275301.6	245557.5	551.8	0.89	0.89	2.00	-0.09
2014	415266.1	369934.2	8756.2	0.89	0.88	0.02	0.05
2015	469116.3	468502.4	613.9	0.99	1.83	1.30	-0.15
2016	550792.5	565205.2	-14412.7	1.02	1.18	-0.02	-0.18
2017	29813.9	30791.6	-977.7	1.03	1.02	-0.03	-0.02
2018	37203.0	35240.6	1962.4	0.94	0.60	0.05	0.39

المصدر: جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018، العمود من 3-7 من إعداد الباحث اعتماداً على العمود 2-1.



شكل رقم (1) تطور الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في السودان خلال 2018-2008
المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.



شكل رقم (2) تطور الميل الحدي للادخار والاستهلاك في السودان خلال 2018-2008
المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.

يتضح من الشكل رقم (1) التذبذب بين الزيادة والنقصان في كل من الدخل المتاح والاستهلاك، ويعزى ذلك إلى انخفاض الانتاج وارتفاع معدلات التضخم، إلى جانب ضعف متوسط دخل الفرد في السودان. أما الشكل رقم (2) فيوضح معدلات الادخار إذ شهدت انخفاضاً ملحوظاً طيلة فترة الدراسة؛ نتيجة لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة 2008-2018م

إن ضعف الموارد المالية المحركة للاستثمار والتنمية أدت إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية في السودان ، ويعزى هذا التدهور إلى عجز الموازنة العامة إذ بلغ في العام 2018 -37.847 مليون جنيه، إلى جانب تدني مستويات الادخار والاستثمار. (موسى، 2001م)، نتيجة لتدني إنتاجية القطاعين الزراعي والصناعي؛ إذ توظف الزراعة حوالي 80% من القوى العاملة، وهذا يعني أن سكان البلاد من متوسطو الدخل (منخفضي الادخار). (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2012).

كل ذلك أدى إلى تآكل البنيات الأساسية والأصول المساعدة للإنتاج مما انعكس في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الموارد المحلية لتمويل التنمية.

ويمكن تلخيص العوامل التي ساعدت على ضعف الادخار في السودان في النقاط التالية:-

1. الدخل المتاح (القابل للتصرف فيه) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:

على الرغم من أن السودان يعتبر من أكبر الأقطار في أفريقيا من حيث المساحة الشاسعة، ومن حيث عدد أقاليمه ذات المناخ المتنوع، إلا أنه يصنف من الدول ذات الدخل المنخفض؛ نسبة لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. (السيد، 2005).

حيث تشير التقارير الرسمية الصادرة من البنك الدولي أن حوالي 36.1% من السكان لديهم مستويات من الإنفاق أقل من خط الفقر، وعليه تتجه معظم الزيادات المستحدثة في الدخل تلقائياً إلى الاستهلاك مما يؤدي إلى تزايد معدلات الميل الحدي للاستهلاك؛ نظراً لأن هذه الزيادة طرأت على دخول منخفضة بطبيعتها.

وهذا يعني أن دخل الفرد يوجه جله إلى الإنفاق الاستهلاكي من المواد الغذائية التي تتميز بارتفاع أسعارها، وعليه يكون مقدار ما يدخره الفرد قليلاً، كل ذلك أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار وبالتالي ضعف التنمية الاقتصادية بالبلاد، والجدول رقم (2) يوضح ذلك. [https:// fanacke.com,Tuesday,27/9/2022,10:30](https://fanacke.com,Tuesday,27/9/2022,10:30) جدول رقم (2) يوضح معدلات الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة 2008-2018 (مليون جنيه)

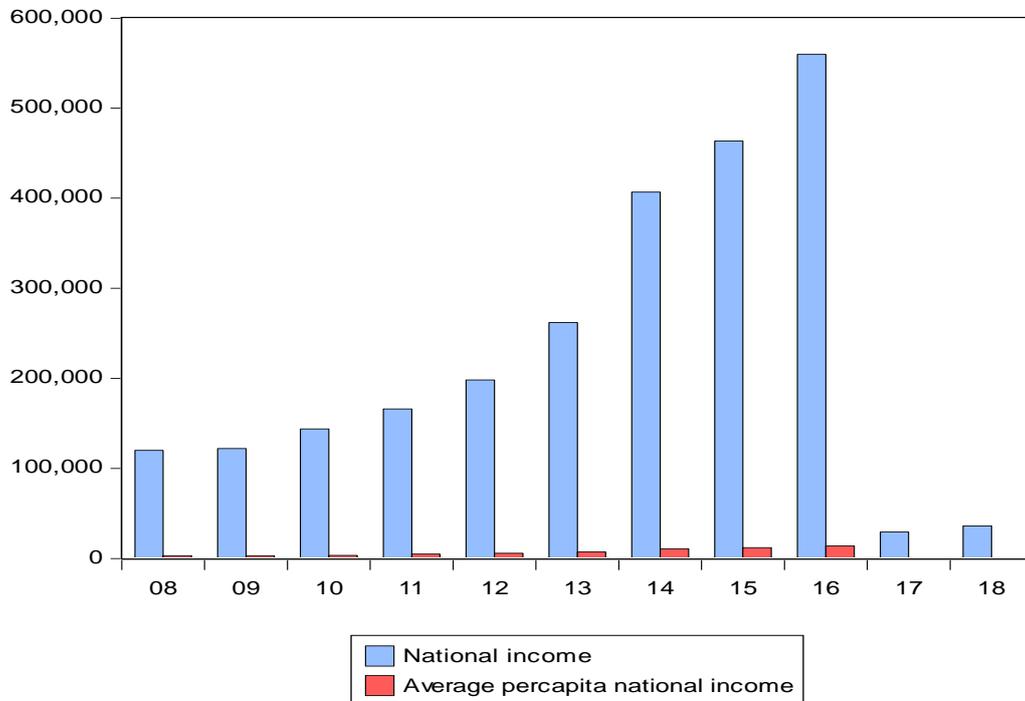
العام	الدخل القومي	النسبة المئوية %	متوسط نصيب الفرد	النسبة المئوية %
2008	120042.5	4.7	3065.9	4.6
2009	122015.1	4.8	3011.1	4.5
2010	143913.2	5.7	3406.5	5.1
2011	166090.4	6.6	4885.0	7.4
2012	198315.7	7.9	5650.0	8.5
2013	261943.3	10.5	7236.0	10.8
2014	406810.9	16.3	10906.5	16.4
2015	463628.1	18.5	12073.6	18.1
2016	559836.8	22.4	14137.3	21.5
2017	29218.0	1.16	940.1	1.4
2018	36238.0	1.44	1135.5	1.7
المجموع	2508051.9		66447.5	

المصدر: جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018.

يتضح من الجدول رقم (2) التزايد الطفيف في معدلات الدخل القومي في السودان خلال فترة الدراسة، فقد بلغ الدخل القومي في العام 2008 120042.5 مليون جنيه بنسبة بلغت 4.7%، ثم واصل الزيادة في العام 2009 بنسبة بلغت 4.8% أي بنسبة زيادة وصلت 0.1% ثم واصل الزيادة في عام 2016 بنسبة بلغت 22.4% أي بفارق بلغ

3.9% إلا أنه انخفض في عامي 2017، 2018 بفارق وصل -21.24، 0.26% على التوالي ويعزى ذلك الانخفاض إلى ضعف الانتاج في القطاعات الاقتصادية في البلاد.

أما متوسط نصيب دخل الفرد فقد تزايد بشكل طفيف خلال فترة الدراسة إذ بلغ في العام 2008 4.6% ثم انخفض انخفاض كبير خلال الأعوام 2017، 2018 إذ بلغ متوسط نصيب الفرد 1.4%، 1.7% على التوالي، ويعزى ذلك الانخفاض إلى ضعف معدلات الانتاج في البلاد، وارتفاع معدلات الأسعار.



شكل رقم (3) تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة 2008-2018
المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

يوضح الشكل رقم (3) التذبذب بين الزيادة والنقصان في معدلات الدخل القومي، إذ زاد من 2008-2016، ثم انخفض عامي 2017، 2018 مقارنة بالأعوام الأخرى.

أما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد شهد تزايداً بسيطاً مقارنة بتزايد الدخل القومي، إلا أنه انخفض في عامي 2017-2018 ويعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
2. الناتج المحلي الإجمالي:

هو أحد مؤشرات أداء الاقتصاد؛ لأنه يقيس قيمة السلع والخدمات النهائية باستخدام عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع المعني. (يونس، 2016).

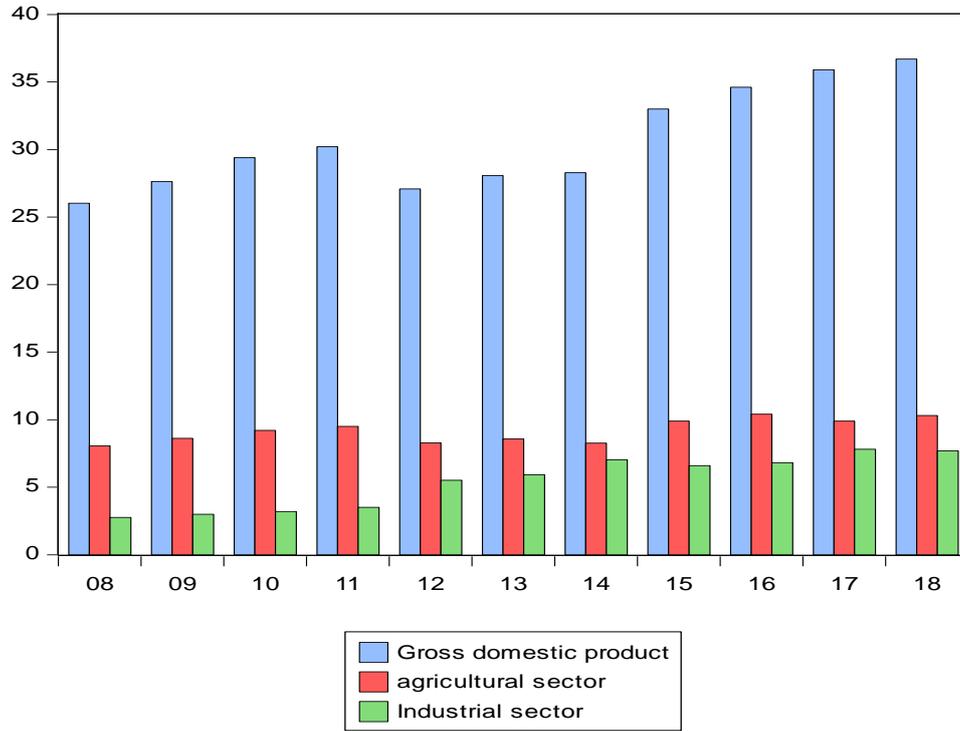
إن الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف هيكل الاقتصاد فيه، ولمعرفة مكوناته الأساسية ينبغي معرفة تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ومقاديره من عام لآخر؛ لأنه يعطى الصورة الحقيقية لتطور قطاعاته الاقتصادية (القطاع الزراعي، والصناعي) بعيداً عن تقلبات الأسعار من هبوط وارتفاع تؤثر في حجمه، فالزيادات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي توضح إلى حد كبير توسع قاعدة النشاط الاقتصادي، وذلك بزيادة النشاطات الاقتصادية الحديثة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية والعكس صحيح. (زروق، 2015). والجدول رقم (3) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2008-2018 (مليون جنيه)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي %
2008	26.03	8.06	31.0	2.77	10.6
2009	27.63	8.61	31.1	2.99	10.8
2010	29.4	9.2	31.3	3.2	10.9
2011	30.2	9.5	31.5	3.5	11.6
2012	27.09	8.29	30.5	5.52	20.4
2013	28.06	8.58	30.6	5.92	21.1
2014	28.28	8.27	28.2	7.03	24.0
2015	33.0	9.9	29.9	6.6	20.1
2016	34.6	10.4	30.1	6.8	19.7
2017	35.9	9.9	27.0	7.8	21.7
2018	36.69	10.30	28.1	7.69	21.0

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018.

سجل الناتج المحلي الإجمالي من الجدول رقم (3) تذبذب بين الزيادة والنقصان والثبات خلال فترة الدراسة فقد ارتفع في العام 2009 إلى 27.63 مليون جنيه مقارنة بالعام 2008 إلى 26.03 مليون جنيه، وواصل في الارتفاع حتى العام 2011 إلى 30.2 مليون جنيه، ثم انخفض، ثم واصل في الارتفاع في العام 2018 إلى 36.69 مليون جنيه، وتعزى تلك الزيادة إلى تزايد مساهمة القطاع الزراعي والصناعي فيه. أما القطاع الزراعي في السودان فقد سجل أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي طيلة فترة الدراسة على الرغم من تذبذب مساهمته بين الزيادة والنقصان والثبات، حيث بلغت نسبة مساهمته في العام 2008 ، 31.0% مقارنة بـ 28.1% في العام 2018 ، فالقطاع الزراعي هو العمود الفقري للاقتصاد السوداني إلا أن مكونات الانتاج فيه تتعرض لأخطار تقلبات الأحوال الطبيعية وتقلبات الأسعار العالمية خاصة في ظل اعتماد البلاد على محصول نقدي واحد في الحصول على العملة الأجنبية. أما القطاع الصناعي فقد سجل تذبذباً بين الزيادة والنقصان والثبات في مساهمته فقد بلغت نسبة مساهمته في العام 2008 10.6% مقارنة بالعام 2018 إذ بلغ 21.0% من حيث المساهمة، وتعزى تلك الزيادة إلى زيادة مساهمة الصناعات التحويلية فيه.



شكل رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2008-2018

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes، 2022.

يوضح الشكل رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان والثبات طيلة فترة الدراسة، ويعزى ذلك التذبذب إلى تزايد الصدمات الاقتصادية التي عانى منها السودان نتيجة لانفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط، كما أدت النزاعات المستمرة في ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، مما أضعف معدلاته فأدى إلى انخفاض معدلات الادخار في السودان، فزيادة الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة المدخرات والعكس صحيح. (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2013).

3. ارتفاع معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فهو ظاهرة اقتصادية سلبية ناتجة عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد وزيادة معدل عرض النقود، وتكمن علاقة التضخم بالادخار باعتماد الدول النامية لسياسة التمويل التضخمي باعتبارها سياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت وذلك عن طريق ما يتمخض عن هذه السياسة من ادخار إجباري. ويرى بعض الاقتصاديين أن سياسة التمويل التضخمي تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار، فإذا أعادت هذه الفئات استثمار هذه الزيادات التي تحدث في مدخراتهم فإن سياسة التمويل التضخمي قد تسهم في زيادة معدل الادخار وبالتالي في رفع معدلات الاستثمار، إلا أن نجاح هذه السياسة يرتبط بمدى ارتفاع الميل المتوسط والحدوي لأصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح، والريع، والفوائد)، أضف إلى ذلك أن يكون التغير النسبي في الأجور أبطأ من التغير في الأسعار. أما البعض الآخر من الاقتصاديين المعارضين لسياسة التمويل التضخمي يرون أنه إذا استمر التضخم فترات زمنية طويلة فإنه يؤثر سلباً على المدخرات الاختيارية؛ لأنه يقلل من حجم الفائض الذي تدخره العائلات مما يؤدي إلى زيادة الميل المتوسط والحدوي للاستهلاك، كما أنه يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة إذ تتزايد مصروفاتها العامة مقارنة مع إيراداتها مما يتسبب في إحداث عجز في موازنة الدولة العامة. (نورين، 2001).

جدول رقم(4) تطور معدلات التضخم وأداء الموازنة العامة في السودان خلال الفترة 2008- 2018 (مليون جنيه)

العالم	معدلات التضخم%	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي المصروفات العامة	فائض/ عجز الموازنة
2008	14.277	24.707.9	22.724.8	1.983.1
2009	10.043	20.045.6	20.696.4	-0.650.8
2010	13.0	20.737.9	24.162.1	-3.424.2
2011	18.1	22.766.8	28.573.4	-5.806.6
2012	35.6	22.168.1	26.272.0	-4.103.9
2013	36.5	34.311.5	36.178.5	-1.867.0
2014	36.9	51.215	50.371	0.844
2015	16.9	55.499.8	61.497.5	-5.9977
2016	17.8	57.864.6	69.099.60	-11.235
2017	32.4	77.054	86.106	-9.052
2018	72.9	124.946	162.792	-37.847

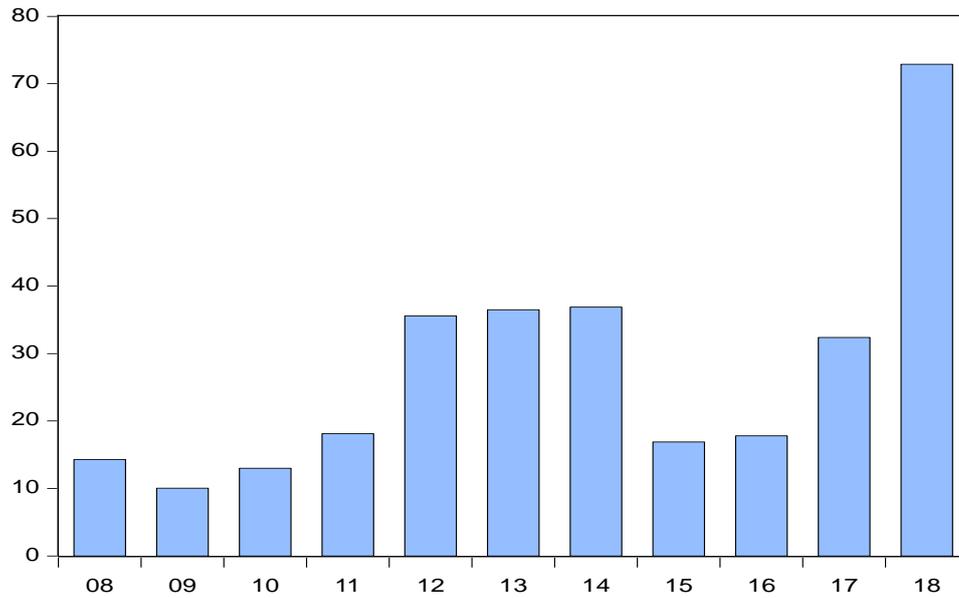
المصدر: جمهورية السودان. بنك السودان المركزي، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018.

يتضح من الجدول رقم (4) الزيادة في معدلات التضخم طيلة فترة الدراسة، إذ بلغ في العام 2018 72.9%، وانخفاض في الميل الحدي للاادخار بنسبة بلغت 0.39 مقارنة بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العام نفسه حيث بلغ 0.60.

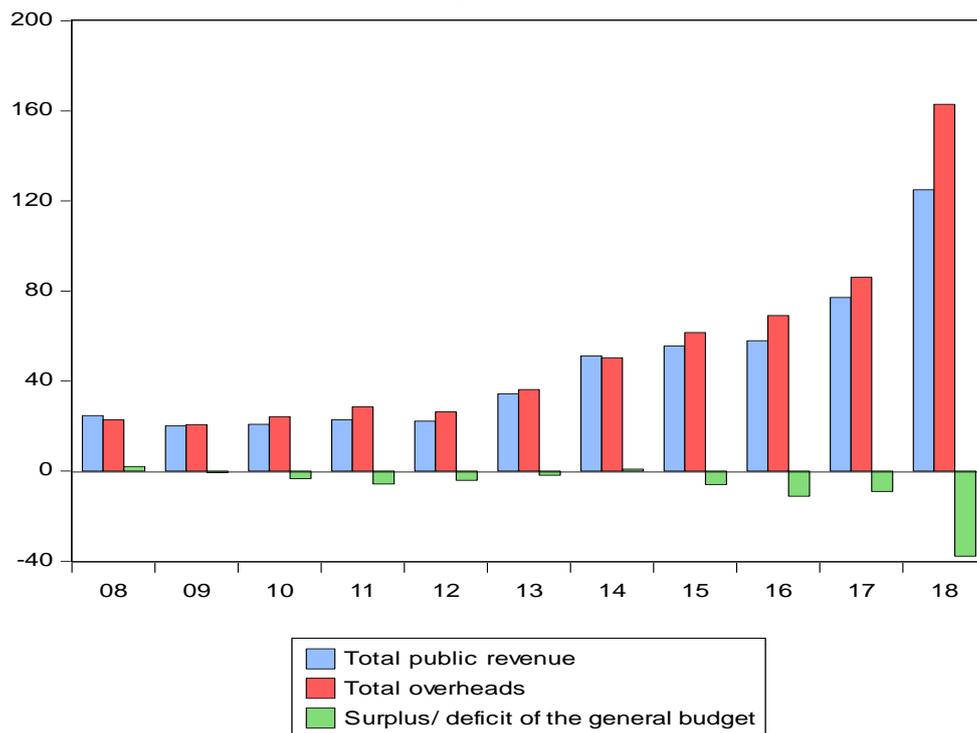
وهذا يعني أن ارتفاع معدلات التضخم قد أدت إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار والميل نحو الإنفاق الاستهلاكي هروباً من ارتفاع الأسعار المتوقعة، مما انعكس على العجز في الموازنة العامة للدولة. إذ شهدت طيلة فترة الدراسة ارتفاع المصروفات العامة للبلاد حيث بلغت 162.792 مليون جنيه؛ ولمعالجة ذلك لجت الحكومة إلى تمويل هذا العجز بالاستدانة من النظام المصرفي الأمر الذي ترتب عليه زيادة في السيولة النقدية في الاقتصاد. أضف إلى ذلك أنه منذ العام 2012 قررت البلاد إجراء تدابير تقشفية شملت إلغاء الدعم التدريجي عن الوقود، وكل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم مما اثر سلباً على ضعف المدخرات في البلاد (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2012).

يتضح من الشكل رقم (5)، (6) ارتفاع معدلات التضخم في السودان، فقد شهدت الفترة التذبذب بين الزيادة والثبات والنقصان الطفيف، فقد بلغ التضخم في العام 2008 14.277% ثم انخفض في العام الذي يليه بنسبة 10.034%، وارتفع ارتفاعاً مطرداً خلال 2012-2014 بلغ على التوالي 35.6%، 36.5%، 36.9%، وتعزى تلك الزيادة إلى التوسع في عرض النقود؛ نتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة في البلاد طيلة فترة الدراسة.

Inflation



شكل رقم (5) تطور معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2008-2018.
المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.



شكل رقم (6) تطور أداء الموازنة العامة في السودان خلال الفترة 2008- 2018.
المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.

4. معدل نمو السكان:

يؤثر ارتفاع معدل نمو السكان سلباً على انخفاض معدلات الادخار، حيث أن تزايد حجم السكان يؤدي إلى تزايد احتياجات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يتطلب الأمر ضرورة تخصيص نسبة معينة من الزيادة التي تحدث في الناتج لمواجهة تزايد السكان .

وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفض معدل الادخار الحدي وزاد معدل الميل الحدي للاستهلاك والعكس صحيح، أضف إلى ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة كالتعليم والصحة (زكي، 1978).

جدول رقم (5) تطور معدلات نمو السكان في السودان خلال 2008-2018

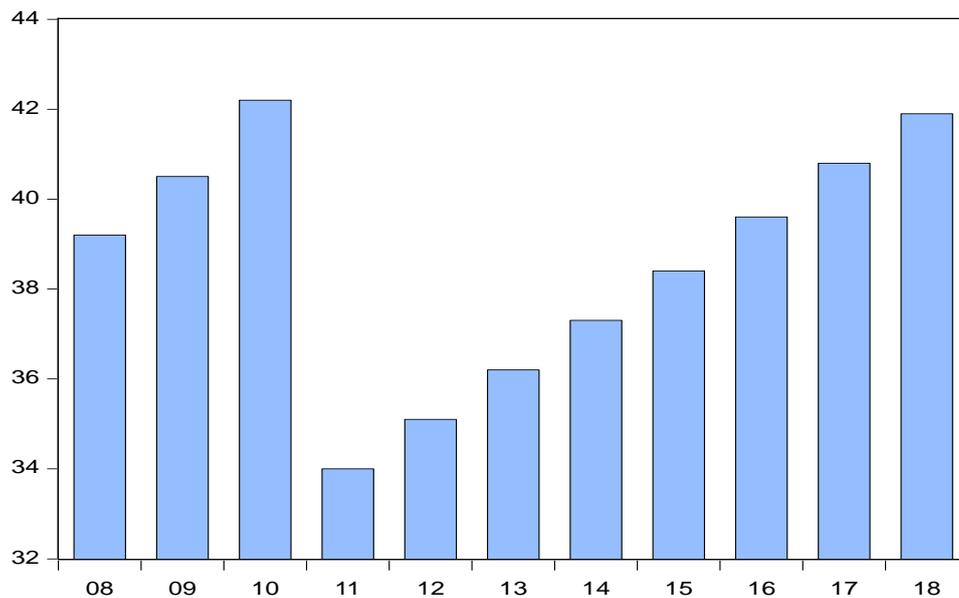
معدل النمو %	العام
39.2	2008
40.5	2009
42.2	2010
34.0	2011
35.1	2012
36.0	2013
37.3	2014
38.4	2015
39.6	2016
40.8	2017
41.9	2018

المصدر: جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018.

يتضح من الجدول رقم (5) تزايد معدلات نمو السكان في السودان طيلة فترة الدراسة، وتعد هذه سمة من سمات الدول النامية، والتي من بينها السودان، إذ بلغ معدل النمو في العام 2008 39.2% مقارنة بالعام 2018 بمعدل بلغ 41.9% أي يفارق وصل 2.7%.

إن معدلات الزيادة في السكان تتطلب مزيداً من زيادة الإنفاق الحكومي (زيادة المصروفات العامة) على القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع التعليم، والصحة، والبنية التحتية مما يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات التضخم، وبالتالي ضعف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد وبالتالي ضعف معدلات الادخار في البلاد.

population growth rate



شكل رقم (7) تطور معدلات السكان خلال الفترة 2008-2018

المصدر: إعداد الباحث، برنامج (9) Eviwes ، 2022.

يتضح من الشكل رقم (7) التذبذب بين الزيادة والنقصان في معدلات نمو السكان في السودان، فقد شهد العام 2010 أعلى معدلات نمو، بينما وصل أدنى معدل نمو سكاني في العام 2011، ثم واصلت معدلات النمو السكاني في الزيادة من عام 2012-2018.

الخاتمة:

يعانى السودان من زيادة احتياجاته وندرة موارده المالية بسبب ضعف معدلات المدخرات فيه، مما أدى إلى انخفاض رأس المال فيه كل ذلك انعكس على ضعف معدلات نموه الاقتصادي، وعليه توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

1. يساهم الادخار الإجباري في الحد من الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى خفض النفقات التي تواجهها الدول النامية في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية.
2. اتسم الدخل المتاح بالتذبذب بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة مؤثراً على الميل الحدي للاستهلاك والادخار، إلا أن تأثيره كان أكبر في ضعف الميل الحدي للادخار إذ لم يتعد 0.39 مقارنة بالميل الحدي للاستهلاك 0.60 وهذا يعني أن معظم الزيادة في الدخل للفرد السوداني توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي.
3. ضعف الوعي الادخاري والاستثماري والمحاسبة والتقليد من أسباب انخفاض المدخرات في الدول النامية والتي من بينها السودان.
4. ارتفاع المستوى العام في الأسعار ساهم في ضعف المدخرات، إذ أدى إلى تآكل المدخرات النقدية الحقيقية، فالعوائد التي يتحصل عليها المدخر لا تكفي لتعويضه عن التدهور الذي يحدث في رصيده النقدي.
5. تزايد معدلات نمو السكان في السودان ساعد في انخفاض الميل الحدي للادخار وزيادة الميل الحدي للاستهلاك.
6. عانى الاقتصاد السوداني طيلة فترة الدراسة من العجز في الموازنة العامة نتيجة لزيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، ولتمويل هذا العجز لجأت الدولة إلى سياسة التمويل التضخمي، والتي لها آثار تضرر بالاقتصاد الوطني.
7. شهد الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة التذبذب بين الزيادة والثبات والنقصان، إلا أن ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي فيه كانت ملحوظة مقارنة بمساهمة القطاع الصناعي.
8. يعتمد الاقتصاد السوداني على القطاع الزراعي في إيراداته إلا أنه معرض لتقلبات الأحوال الطبيعية، وانخفاض الأسعار العالمية فيه.

ثانياً: التوصيات:

1. العمل على زيادة عوائد الودائع الادخارية، وذلك لإضعاف قوى الاستهلاك وتقليل معدل نمو الطلب الكلي.
2. ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي لتقليل العجز الدائم في الموازنة العامة، وبالتالي تقليل الاعتماد على التمويل بالعجز.
3. إتباع خطة للإصلاح الاقتصادي تحقق الاستقرار المالي، وتخلق فرصاً حقيقية للاستثمار؛ لاستغلال موارد البلاد وطاقاته المعطلة حتى تتوفر فرص عمل جديدة تؤدي إلى زيادة المدخرات.
4. ربط السقوف الائتمانية للبنوك بحجم ودائعها الادخارية.

قائمة المراجع:

- 1- أمين، بربري محمد أمين، (2014)، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، الجزائر، ص 205-206.
- 2- باتلر، إيمون، (2014)، آدم سميث: مقدمة موجزة، ترجمة: الحارس، علي، ب د، مؤسسة هنداوي، ص 7-8.
- 3- بوجانة، رضا حمزة وبن الصغير، فاطمة الزهراء و مخلفي، أمينة، (2018)، محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، الجزائر.
- 4- جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير سنوية للأعوام 2008-2018، الخرطوم.
- 5- حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبد الجبار، (2004)، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، عمان، دار وائل للنشر، ص 161.
- 6- الحسيني، عرفان تقي، (1999)، التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي، ص 46، 47.
- 7- خالدية، بالعجين و بلقاسم، زايري، (2017)، محددات الادخار العائلي دراسة قياسية للفترة 1970-2012، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة خيضر بسكرة، العدد 46، ص 602.
- 8- زروق، على الحسن محمد نور، (2015)، أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة الخطة العشرية (1992-2002م)، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، الخرطوم، ص 9.
- 9- زكي، رمزي، (1978)، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، ط1، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص 201.
- 10- السيد، عثمان ابراهيم، (2005)، الاقتصاد السوداني، ط3، الخرطوم، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ص 15، 17.
- 11- عجميه، محمد عبد العزيز و الليثي، محمد على الليثي، (2001)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الإسكندرية، الدار الجامعي، ص 241.
- 12- لعويسات، جمال الدين، (2000)، العلاقات الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة، ص 64، 63.
- 13- مصطفى، احمد حسن محمد احمد، (2018)، استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة 1980-2016، رسالة ماجستير، غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 14- موسى، عبد الوهاب عثمان شيخ، (2001)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000م وتصور للرؤية المستقبلية، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، ص 59.
- 15- نورين، كمال الدين محمد، (2001)، تقدير دالة الادخار المحلي في السودان: دراسة تطبيقية للفترة من 1970-1998م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، ص 11-12.
- 16- يونس، عبد الزهرة فيصل، (2016)، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، عمان، دار دجلة للنشر، ص 47.
- 17- Samantarya, Amaresh&Patra,Sureh Kumar,(2014), determinants of household saving in India :An Empirical Analysis using ARDL Approach, Economics Research international, <https:// dx.doi.org,Tuesday,27/9/2022,10:00Pm>.
- 18- <https://ketabonline.com,Tuesday,27/9/2022,10:10pm>.
- 19- <https:// fanacke.com,Tuesday,27/9/2022,10:30Pm>.